

Distr.: General
4 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، موجهة
إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياسر هاليت شيفيك
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك، المعممة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2015/864)، والتي تتضمن مرة أخرى تأكيدات كاذبة مماثلة للتأكيدات الواردة في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

بادئ ذي بدء، وفيما يتعلق بالادعاءات بشأن ما يُسمّى ”حقوق قواعد الحركة الجوية الدولية“ و”انتهاكات تركيا للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص“، أودُ التأكيد مجدداً أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم سلطات الدولة المعنية وموافقتها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها من أي نوع كان. فهئية الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. وفيما يتعلق بالتأكيد الكاذب بشأن ”إصدار تنبيهات للطيارين بصورة غير قانونية“، يجب التشديد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إركان للإرشاد الجوي، بما في ذلك إصدار تنبيهات للطيارين، إنما تتم بواسطة السلطات المختصة في الدولة وبالتعاون معها، وفقا للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

كما أن الادعاء الوارد في هذه الرسالة بشأن الموانئ القبرصية التركية لا أساس له من الصحة، بالنظر إلى أنه ليست للإدارة القبرصية اليونانية أية ولاية أو سيطرة على شمال قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الادعاء يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما في ما يتعلق بالادعاءات الكاذبة المتكررة بشأن مطار إركان في الشمال، فلا بد من التشديد مجدداً على أن مركز إركان للمراقبة الجوية ومطار إركان المتقدمين تكنولوجيا في شمال قبرص ما فتئا يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياستهم الانعزالية التي فرضت على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك

الحين، تتم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بعلم تام من إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها.

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاحه جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تهب في مطار إركان أو تقلع منه وتستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماما المعايير الدولية، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكَّنها من مواكبة التطور التكنولوجي. ولقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية تبعا لتزايد عدد الرحلات الجوية على مرَّ السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إركان تعاوننا منتظما وموثوقا مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة لضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٤ فحسب، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ما يناهز ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ راكب، في حين يتوقع أن يبلغ هذا العدد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ راكب في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٤، استخدمت حوالي ٢٥ ٠٠٠ طائرة مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. ويُتوقَّع أن يناهز هذان العددان ٢٧ ٠٠٠ و ٢١٠ ٠٠٠ على التوالي في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحه الجوية بما يتماشى تماما مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

وفي حين تسجل مفاوضات التسوية الشاملة تقدما حثيثا في أجواء تسودها الرغبة في التوصل إلى نتائج، أرى أن من الضروري التشديد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع القائم في قبرص وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، اللذين يتوخيان قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوَّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجددا بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني إلى وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نقيض ما هو مراد منه، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية

في أيار/مايو ٢٠١٥. وبصفتنا شريكين في المستقبل في جزيرة قبرص، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أبداً أن حلّ المشكلة القبرصية سيعالج بصفة شاملة جميع القضايا العالقة بين الجانبين وينبغي بالتالي تركيز كافة جهودنا على السعي لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في التسوية.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً أننا ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالثبات على موقفنا البناء والإيجابي في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص